

جمهورية مصر العربية



رَأْسِيَّةُ الْجُمْهُورِيَّةِ

الجريدة الرسمية

الـثمن ١٥ جنيهاً

السنة الثامنة والستون	الصادر في ١٠ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ الموافق (٩ فبراير سنة ٢٠٢٥ م)	العدد ٦ مكرر (ج)
--------------------------	---	-----------------------

محتويات العدد :

قرار مجلس الوزراء

رقم الصفحة

٣

قرار رقم ٣ لسنة ٢٠٢٥

قرار رئيس مجلس الوزراء

٧

قرار رقم ٤٩٣ لسنة ٢٠٢٥



قرار مجلس الوزراء

رقم ٣ لسنة ٢٠٢٥

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون تعويضات عقود المقاولات والتوريدات والخدمات العامة الصادر

بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٧ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٧٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن تشكيل اللجنة

العليا للتعويضات ؛

وعلى قرارات مجلس الوزراء أرقام ١٣، ١٤، ١٦، ١٧ لسنة ٢٠١٧

بشأن أسس وضوابط التعويضات ونسبها طبقاً لمحاضر الاجتماعات الأول والثاني

والثالث والرابع والخامس للجنة العليا للتعويضات ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن تثبيت العمل

بنسب التعويضات الواردة بالجدول الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ طبقاً لمحضر

الاجتماع السابع للجنة العليا للتعويضات وذلك خلال الفترة من ٢٠١٧/٦/١

وحتى ٢٠١٧/١١/٣٠ ؛

وعلى قرارات مجلس الوزراء أرقام ٣١، ٣٤، ٣٨، ٤٨ لسنة ٢٠١٨

بشأن نسب التعويضات المحددة بمحاضر الاجتماع العاشر والثالث عشر والسادس

عشر والثامن عشر والتاسع عشر للجنة العليا للتعويضات وتثبيت العمل

بنسب التعويضات طبقاً للجدول الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ وذلك خلال

الفترة من ٢٠١٧/١٢/١ وحتى ٢٠١٨/٥/٣١ ؛

وعلى قرارات مجلس الوزراء أرقام ٤، ١٢، ٢٧، ٢٨، ٣٦ لسنة ٢٠١٩

بشأن نسب التعويضات المحددة بمحاضر الاجتماع الثالث والعشرين والخامس

والعشرين والثلاثين والثاني والثلاثين والرابع والثلاثين للجنة العليا للتعويضات وتثبيت

العمل بنسب التعويضات طبقاً للجدول الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ وذلك خلال

الفترة من ٢٠١٨/٦/١ وحتى ٢٠١٩/٥/٣١ ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٤١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن خفض نسب التعويضات المشار إليها طبقاً لمحضر الاجتماع الحادى والأربعين للجنة العليا للتعويضات المحرر بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٤ ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٣٣ لسنة ٢٠٢١ بشأن خفض نسب التعويضات المشار إليها طبقاً لمحضر الاجتماع السابع والأربعين للجنة العليا للتعويضات المحرر بتاريخ ٢٠٢١/٧/٨ ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تثبيت الخفض بنسبة (٣,٥%) لنسب التعويضات الواردة بالجدول الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ التى تم اعتمادها من مجلس الوزراء وذلك خلال المدة من ٢٠٢٠/٤/١ وحتى ٢٠٢١/٣/٣١ وتطبيق ذلك على جميع الجداول المعتمدة من مجلس الوزراء عن شهر مايو ٢٠١٧ عدا جدول حساب التعويضات فى عقود التوريدات المستوردة من الخارج بدون تشغيل والتى يتم المحاسبة بشأنها بفئة العملة المحلية فيتم تثبيت التخفيض بنسبة (٧,٥%) عن شهر مايو ٢٠١٧ وذلك خلال ذات المدة المشار إليها المحرر بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٩ ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٥٢ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تطبيق نسب التعويضات الموضحة بالجدول المرفق بالقرار قرين كل شهر خلال الفترة من ٢٠٢٢/٣/١ حتى ٢٠٢٣/٤/٣٠ عن نسب التعويضات الواردة بالجدول الصادرة والمعتمدة من مجلس الوزراء لشهر مايو ٢٠١٧ طبقاً لآلية التطبيق والمثال الواردين بالجدول المرفق بذلك القرار ؛

وعلى محضر الاجتماع السابع والسبعين للجنة العليا للتعويضات المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٧ ؛

وعلى ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرار :

(المادة الأولى)

تطبق نسب التعويضات الموضحة بالجدول المرفق قرين كل شهر خلال الفترة من ٢٠٢٣/٥/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ على نسب التعويضات الواردة بالجدول الصادرة والمعتمدة من مجلس الوزراء لشهر مايو ٢٠١٧ وذلك طبقاً لآلية التطبيق والمثال الواردين بالجدول المذكور .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٠ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ
(الموافق ٩ فبراير سنة ٢٠٢٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولي



٢٠٢٣/١٢/٣١ حتى ٢٠٢٣/٥/١

أولاً : جميع الجداول الصادرة والاعتمدة من مجلس الوزراء ماعدًا الجداول الخاص بحساب التغيرات للتوريدات المستوردة بدون تشفير والتي يتم الحسابية بشأنها بالعملة المحلية

[illegible]

ٹاٹا : آئیڈیالز

نسبت التعويض للفترة من ١/٥/٢٠٢٣ حتى
كل شهر بالجدول المحلدة بعاليه) ٠٠٠٠

مثال توضيحي على جدول المبالغ السكّينية وذلك للاعمال التي تم التعاقد عليها في شهر مارس ٢٠١٦ :
نسبة التعويض لشهر أكتوبر ٢٠١٣ - ٤٧/٥١٦ % (١٠٠ + ٤٠,٦٥) % - ٤٧/٥١٦ %
١,٤٠٦٥ - ٦٦,٨٢ %

[illegible]

تمشرف على الإمارة الطقبة المالية للجنة العليا للتقويمات
المولد تاملنس /
مكتب هشام داريوش

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٤٩٣ لسنة ٢٠٢٥

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن منح معاش
استثنائي لأسرة كل شهيد مدنى والمصابين المدنيين نتيجة الأعمال الإرهابية ؛
وبناءً على ما عرضته وزيرة التضامن الاجتماعى ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الرابعة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١٥ لسنة ٢٠١٥

المشار إليه النص الآتى :

"تصرف وزارة التضامن الاجتماعى عقب وقوع الحادث مبلغ مائة ألف جنيهه
لأسرة كل شهيد ، كما تصرف للمصاب جزء من هذا المبلغ يعادل نسبة العجز
المقررة وبحد أدنى خمسة آلاف جنيه ، كمساعدة مالية من حساب الإغاثة والنكبات" .

(المادة الثانية)

يصرف لأسرة كل شهيد ، أو مصاب ، مبلغ يعادل الفرق بين ما سبق صرفه
طبقاً للمبالغ المالية الواردة بالمادة الرابعة من قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٩١٥ لسنة ٢٠١٥ قبل تعديلها بهذا القرار والمبالغ المالية المقررة بالمادة الأولى
من هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٠ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ

(الموافق ٩ فبراير سنة ٢٠٢٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال ممدولى

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٥

٥٠٩ - ٢٠٢٥/٢/١١ - ٢٠٢٤ / ٢٥٥٩٨

